

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٩١ لسنة ١٩٦٨

بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥,٦٠٠ جنيهه بالباب الرابع في ميزانية

وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٨ بربط الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ١٠٤١ لسنة ١٩٦٨ بربط ميزانية صندوق الاستثمار للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ؛

قرر :

مادة ١ - يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٤٥,٦٠٠ جنيهه بالباب الرابع في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ؛

مادة ٢ - تخفض اعتمادات الباب الثاني بمبلغ ٤٥,٦٠٠ جنيهه في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ ويزاد فائض الإيرادات الجارية للخدمات بذات القدر وتستخدم هذه الزيادة في تمويل عجز الميزانية الجارية للهيئات العامة .

مادة ٣ - يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٥,٥٢٦ جنينها في الباب الثالث من ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ منه ١٩٩,٩٢٦ جنينها تسييلات أثمانية والباقي وقدره ٤٥,٦٠٠ جنيهه بقروض محلية .

مادة ٤ - تملد ميزانية صندوق الاستثمار على الوجه الآتي :

جانب الموارد	جانب الاستخدامات
(أ) زيادة الموارد المخصصة مقابلته	(أ) تخفيض رصيد العجز الجارى
الاستثمارات بمبلغ ١٩٩,٩٢٦ ج	للهيئات العامة بمبلغ ٤٥,٦٠٠ ج
(ب) تسييلات أثمانية .	(ب) زيادة إجمالي الاستثمارات
	بمبلغ ٢٤٥,٥٢٦ ج .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ١٢ شوال سنة ١٣٨٨ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ - تستثنى البنوك التجارية من أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٨٦ لسنة ١٩٦٧ بشأن تحديد النسبة التي تجنب من الأرباح الصافية بشركات القطاع العام لشراء سندات حكومية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من الأرباح المحققة عن السنة المالية ١٩٦٧/١٩٦٨ عند اعتماد حساباتها الختامية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ١٢ شوال سنة ١٣٨٨ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨)
جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٨٩٠ لسنة ١٩٦٨

بفتح اعتماد إضافي بميزانية وزارة العدل للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ وتعديل استخدامات وموارد ميزانية هيئة البريد للسنة المالية المذكورة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٤٠ لسنة ١٩٦٨ بربط الميزانية العامة للدولة للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩

قرر :

مادة ١ - يفتح باستخدامات الميزانية الجارية للخدمات الباب الثاني مصروفات جارية الفرع ٢ - المحاكم القسم ٢٦ - وزارة العدل للسنة المالية ١٩٦٨/١٩٦٩ اعتماد إضافي مقداره ٤٠٠٠٠ ج (أربعون ألفاً من الجنيهات) لمواجهة تكاليف البريد المترتبة على تنفيذ القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ في شأن قانون المرافعات المدنية والتجارية يواجهه خفض بذات القدر في فائض الإيرادات الجارية للخدمات التي يستخدم في تمويل عجز الميزانية الجارية للهيئات العامة .

مادة ٢ - تزداد الموارد بميزانية هيئة البريد بمبلغ ٤٠٠٠٠ ج (أربعين ألفاً من الجنيهات) مقابل زيادة مماثلة في فائض الهيئات العامة المتاح للتمويل والذي يستخدم في تمويل جزء من إعانة سد العجز للهيئات العامة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر بمراسم الجمهورية في ١٢ شوال سنة ١٣٨٨ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٦٨)
جمال عبد الناصر